

تأثير ادارة مخاطر الائتمان المصرفي على التدفق النقدي الحر للمالكيين دراسة تجريبية على عينة
من المصارف التجارية العراقية
استاذ الادارة المالية المساعد
علي جيران عبد علي

المستخلص

ان الهدف من هذه الدراسة هو الاستكشاف التجريبي لتأثير إدارة التعرض لمخاطر الائتمان على التدفق النقدي الحر للمصارف العراقية الخاصة للفترة من ٢٠١٥ - ٢٠٠٩، لقد اختبرنا تجريباً وصور علاقة بين مؤشرات مخاطر الائتمان والتدفق النقدي الحر للمالكية، فضلا عن ذلك ما اذا كان بإمكان ادارة المخاطرة زيادة التدفقات النقدية، لقد استخدمنا عينة من (٢٠) مصرف خاص، لذا فإن نتائج هذه الدراسة خاصة بالمصارف التجارية في القطاع الخاص وغير قابلة لتعميم على كل المصارف في العراق، لقد وجدنا ان الممارسات الجيدة في ادارة مخاطرة الائتمان من المحتمل ان تحسن مجاري التدفقات النقدية الحرة للمالكيين.

Abstract

The purpose of this study is to empirically investigate the impact of credit risk exposure management on the free cash flow of commercial bank in Iraq from 2009 to 2015 we empirically test whether there are a relationship between the credit risk indicators and the free cash flow to equity, at that, whether risk management are approach to increasing the free cash flow of equity we, use a sample of (20) commercial private banks so the results of this study are limited to banks in the private sector and not generalizes for the all banks in Iraq we find that successful practices of credit risk management are likely to improve the terms of free cash flow of equity .

المقدمة

يعد الائتمان المصرفي ثاني اكبر مصدر من مصادر التمويل بعد الائتمان التجاري بالنسبة لمنشآت الاعمال (المقترض) والنشاط الأول للاستثمار بالنسبة للمصارف التجارية(المقرض)، وبسبب المخاطر الكبيرة الناشئة عن هذا النشاط فان المؤسسات المالية - وخاصة المصارف - اهتمت به اهتماماً كبيراً ووفرت له الوقت والاموال والجهود لإدارة مخاطرته؛ لأنها تؤدي - ان حصلت - إلى انكماش السيولة المصرفية وهو ما يلقي بضراره على حالة الاقتصاد ككل وبالنظر لتفاقم ظاهرة القروض المتعثرة ومعاناة المصارف العراقية منها مما وضع البلد في المرتبة الثانية بين البلدان العربية على مستوى القروض المتعثرة، تسعى هذه الدراسة لتسليط الضوء على موضوع القروض المتكئة وادارة مخاطر الائتمان النقدي في المصارف العراقية الخاصة وتأثير مؤشرات قياس مخاطر الائتمان على التدفق النقدي الحر لمالكي المصارف، ولتحقيق ذلك فقد اطرت الدراسة هيكلتها ضمن (٤) اقسام خصص القسم الأول منها لتقديم اطار نظري بإدارة مخاطرة الائتمان ومؤشرات قياسها والتعريف بالتدفقات النقدية الحرة بينما عرض الثاني منهجية الدراسة والدراسات السابقة وكرس القسم الثالث لأجراء التحليل التجريبي واختبار الفرضيات فيما تتأول القسم الرابع عرض اهم استنتاجات وتوصيات الدراسة؛ ولأن السبب الرئيسي لازمات المصارف - بما في ذلك الازمة العالمية التي عصفت باقتصاديات الدول الكبرى في ٢٠٠٨ - هي الانشطة غير الكفوءة في ادارة مخاطر الائتمان وتعتبر تسديد القروض فان الباحث يأمل ان تساهم هذه الدراسة في تسليط الضوء على المشكلة ومعالجتها.

القسم الأول: الاطار النظري

١-١ مفهوم ادارة مخاطرة الائتمان

يمثل الاستثمار بالائتمان المصرفي أو منح القروض للحكومة أو الشركات والافراد النشاط الاساسي للمصارف التجارية وتنشأ مخاطرة الائتمان من عدم الدفع أو اعادة جدولة المدفوعات في أي موعد من مواعيد الاستحقاق (170 : 2002) (Schroeck) و (1: 2000) (Basel)، أي من احتمالية عجز المقترضين عن الوفاء بالتزاماتهم المالية تجاه المصرف وبالتالي عجز المصرف هو الاخر عن دفع مستحقات مجهزي الاموال بوصفه يؤدي دوراً وسيطاً بين قبول الايداعات وبين منح القروض التي يفترض ان تتجاوز الفوائد المحسوبة عليها لفوائد التي تدفع للمودعين لضمان ربحية المصرف (19 : 2010) (Hull) لكن تتفاوت المصارف من حيث قدرتها ورغبتها في تحمل المخاطرة الائتمانية وينعكس هذا الامر على توجهها نحو تحمل المخاطرة في سياستها الاقراضية، فبعض المصارف ينتهج سياسة اقراضية متحررة في حين تتبع مصارف اخرى سياسة اقراضية متحفظة فضلا عن ذلك تتأثر سياسات منح الائتمان بدرجة استقرار ونمو الودائع وتنوعها، (469 - 468 : 1996) (Weston et al)، ومن ناحية اخرى يفترض ان يستجيب هيكل اسعار الفائدة هو الاخر للتباين في المخاطر الائتمانية بحيث يرتفع بتزايد تلك المخاطر لكن اغلبية المصارف تلجأ للتمييز بين المقترضين على اساس التمايز في سعر الفائدة ومن خلال ما يصطلح على تسميته بسعر الفائدة على القروض من الدرجة الأولى (Prime rate) وهي القروض التي تمنح للمنشآت ذات المركز الائتماني الرصين بأفضل سعر فائدة، وفي السنوات الاخيرة وبسبب عامل المنافسة اتجهت العديد من المصارف للاقراض باسعار فائدة ادنى من السعر المذكور (602 : 2008) (Besley & Brigham). تهدف ادارة مخاطرة الائتمان الى تحديد وتقييم المبادلة بين المخاطرة والعائد (15 : 2008) (Weaver & Weston) لذا عرفت على انها عملية تحديد وقياس وتقييم المخاطر الناشئة من احتمالية العجز في اعادة دفع القروض المصرفية (Brigham & Daves, 2007 : 107) وهي من وجهة نظر اخرى (عملية تحويل القروض جزئياً أو كلياً من سجلاتها الدفترية الى طرف ثالث) (20 : 2014) (Bekhet & Eletter) ويمكن ان يتم التحويل ب(٤) طرق.

(Pike & Neale 1999 : 365 - 366) .

١- التنوع (Diversification) من خلال الاستثمار في محفظة متنوعة من الاستثمارات.

٢- التأمين (Insurance) دفع علاوة الى المؤمن كتعويض لتحمله المخاطرة المؤمن ضدها.^(١)

٣- الضمانات وهي واحدة من الوسائل التي تستخدمها المصارف في ادارة المخاطرة حيث تلجأ الى طلب الضمانات مقابل القروض التي تمنحها والتي لا تتجاوز (٢٥% - ١٥) من قيمة القروض المقدمة وغالبا ما تكون هذه الضمانات اينية وعقارات.

٤- التحوط (Hedging)، الانواع الاكثر شيوعا هي التحوط ضد مخاطر اسعار الفائدة والتحوط ضد تقلبات العملات لغرض تغطية أو تخفيض مخاطرتها وغالبا ما يتم اللجوء الى اتخاذ مراكز متقابلة بالمشتقات وخاصة مبادلات السقوف (Caps) والقواعد (Floors)، فبائع السقف يدفع -مقابل علاوة- سعر الفائدة الاعلى من السعر المتفق عليه، أي انه يضمن عدم ارتفاع معدلات الفائدة للمقترضين بسعر فائدة عائم عن حد معين وبائع القاعدة يضمن - مقابل علاوة ايضا - تعويض المقرض بالفائدة العائمة عند انخفاض سعر الفائدة عن الحد المتفق عليه في

(١) اضيف الى ذلك طريقة تحويل المخاطرة من الممكن تحمل المخاطرة (Risk retention) عندما تكون بحدود معقولة ومحسوبة او تجنبها (risk avoidance) من خلال عدم الدخول بمشروعات خطيرة او تخفيضها (Risk Reduction) من خلال الخطط الجيدة، للمزيد يراجع (Pike & Neale, 1999 : 365).

عقد المشتقه ، وبينما تبقى عملية خلق الائتمان (Creation) الوظيفة الرئيسية الأولى للنظام المصرفي في أي اقتصاد (Hajela , 2009 : 246) تبقى ادارة مخاطرة الائتمان التحدي الاكبر والاكثر خطورة الذي يواجه المصارف حيث شهدت المؤسسات المالية وخاصة المصارف في السنوات الاخيرة العديد من المشاكل كان في مقدمتها معايير الائتمان المتساهلة للمقترضين والادارة الضعيفة للمخاطرة (Magnifique, 2013:30-35), وتتجسد الادارة الضعيفة لمخاطر الائتمان بتوسيع خط الائتمان مع عدم امتلاك ادارة المصرف لمؤشرات واسعة عن احتمالات عجز المقترضين على سداد الديون فضلا عن عدم استيعاب المتغيرات المتعاكسة للاقتصاد ما يؤدي الى فشل المقترضين ويقود بالنتيجة الى انخفاض ربحية المصرف وعدم تمكنه من تغطية خسائر القروض (66 : 2010 , Kithihji) ،ولعدم كفاية الاحتياطات القانونية للمصرف ورأسماله في امتصاص خسائر الائتمان كخط صد أول في حماية اموال المودعين فان ذلك قد يعرض المصرف لمخاطر الافلاس (Hampel , 1999: 327) ولتجنب مثل هذه المخاطر لجأت الكثير من المصارف بالتشديد في منح الائتمان (Tightening) وتطبيق معايير ائتمان اكثر صرامة واعطاء اهتمام اكبر لنشاط ادارة المخاطرة باعتبارها عنصر حاسم في تحقيق اساسيات النجاح للمصارف (Haim & Thierr, 2005 :92) ، كما لجأت اخرى الى استخدام عدد من الوسائل لتخفيف المخاطرة مثل التسعير المستند على المخاطرة (Risk – based Pricing) حيث يحدد المصرف سعر الفائدة في ضوء التصنيف الائتماني للعميل فضلا عن مطالبته بتقديم تعهدات (Covenants) في اصل اتفاقية القرض مثل تقديم تقارير دورية عن وضعه المالي والامتناع عن دفع مقسوم ارباح أو اعادة شراء الاسهم أو اعادة دفع مبلغ القرض كاملا حين الطلب أو تأمين الائتمان لتحويل المخاطرة الى المؤمن ،أو من خلال التنوع بين مجموعات المقترضين، أو ان الحكومة قد تؤسس شركة تأمين لحماية اموال المودعين من اخطارالسياسات الائتمانية للمصارف (Wikipedia, credit risk,www)

1-2 مؤشرات قياس مخاطر الائتمان Credit Risk Measurments

لان معظم مخاطر الائتمان متأصلة في القروض المصرفية فان حجم التعرض لهذه المخاطر يتجسد بمقدار المبالغ الممنوحة كقروض وحسابات مدينة في الميزانية العمومية⁽¹⁾ (166 – 164 :2012, Driga)، ويلخص الجدول (1) - 1 المؤشرات الرئيسية لقياس مخاطر الائتمان.

جدول 1 - 1 مؤشرات قياس مخاطر الائتمان

المصدر	القياس	الرمز	المؤشر
(Lou is et al, 2012 :106) (Sujeewa, 2015 :24)	القروض المتعثرة/ القروض الكليه	NPL	القروض المتعثرة
(Muriithi et al , 2016 :74)	احتياطي الديون المدومه / القروض الكليه	LLP	احتياطي خسائر الديون المدومه
(Funso et al , 2012 :35) (Bizu ayehu , 2015 :19)	القروض الكليه/الودائع الكليه	LTD	نسبة القروض الى الودائع

(1) بعض مخاطر الائتمان تتعلق بقرارات خارج الميزانية العمومية ونقصد بذلك المشتقات او ادوات الهندسة المالية ولان هذه الادوات غير مستخدمة في العراق - لحد الان على الاقل - فقد تناول هذا البحث الفقرات المدرجة في الميزانية العمومية لعينة المصارف في العراق.

(Gizwan, et al , 2015 :61) (Abiola & Olausi, 2014 :301 (Fredrick, 2012 :24 (Li&Zou, 2014, Sujeewa, 2015) (Aishali, 2015 : 338)	حقوق المساهمين/ مجموع الموجودات الخطرة	CAR	ملاءة رأس المال
--	--	-----	-----------------

المصدر: الباحث بالاستناد على المصادر ذات العلاقة

ان القروض المتعثرة (Non – Performing Loans) هي القروض المتأخر عن تسديدها (Overdue) بأكثر من (90) يوم والتي يجب ان تسجل بقيمتها الاجماليه كما مثبت في الميزانية العمومية وليس المبلغ المتأخر عن تسديده فقط حسب اشتراطات البنك الدولي (Louzis et al , 12 :1016), اما احتياطي الديون المعدومه أو (loan loss Provisions) فهي فقرة مصروفات تضاف - ويمكن ان تطرح ايضا الى الاحتياطات القانونية للقروض وتحدد من قبل ادارة المصرف بعد مراجعتها لمجموع القيم الدفترية لقروضها، ولبعض المصارف وفي بعض الدورات الاقتصادية يمكن ان يكون رصيد الديون المعدومه سالب ما يعني امكانية اضافته الى الدخل قبل الضريبة (Alshakrchy, 21:2016) نسبة القروض الى الودائع الكليه (Ratio of loan to total deposits) ويرمز لها (LTD) تستخدم لتقييم سيولة المصرف في أي وقت من خلال قسمة مجموع القروض الممنوحة من اموال مودعي الاموال لدى المصرف على تلك الاموال وزيادة النسبة تشير الى ارتفاع المخاطرة وضعف قدرة المصرف في مقابلة التزاماته تجاه المودعين فيما لو طالبوا بسحب ودائعهم اما نسبة ملاءة رأس المال (Capital Adequacy Ratio, CAR) فتشير الى حجم رأس المال المناسب للمصرف للقيام بالأعمال التشغيلية والعمل كمصد حماية أول لحماية اموال المودعين من الخسائر في حالتي الافلاس والتسييل (Hampel , 1999 :323) وتشترط القاعدة (٢) من مقررات لجنة بازل ان لا يقل الحد الادنى لكفاية رأس المال الذي يحسب بقسمة رأس المال (حقوق الملكية) على مجموع الموجودات عن ٨% (Li & Zou , 2014 :19) .

٣-١ التدفق النقدي الحر للمالكين Free cash flow to equity , FCFE

للمحافظة على ديمومتها تحتاج المنشآت الى استخدام جزء من تدفقاتها النقدية لتعويض الانخفاض في قيمة موجوداتها الراسمالية لان دفع هذه التدفقات للمستثمرين يجعلها عاجزة عن تجديد طاقتها الانتاجية وتوليد الدخل ولهذا السبب يهتم المستثمرون بالتدفق النقدي الحر بشكل خاص باعتباره (يقاس التدفق النقدي الذي تمتلك المنشآت حرية دفعه للمستثمرين (حاملي السندات وحاملي الاسهم)) بعد الاخذ بنظر الاعتبار الاستثمارات النقدية الضرورية للاستمرار بالعمليات بما في ذلك الاستثمار بالموجودات الثابتة التي تحتاجها لعملياتها الانتاجية ورأس المال العامل المطلوب للعمليات التشغيلية فضلا عن الفرص الاستثمارية التي تنمي سعر السهم ويعبر عنه بالمعادلة الآتية: (Besley & Brigham , 2008 : 50)

$$\text{Free cash flow} = \text{Operating cash flow} - (\Delta \text{ in fixed Assets} + \Delta \text{ NOWC}) \quad (٢)$$

أي انه يعبر عن التدفق النقدي التشغيلي مطروحا منه الاستثمار الاضافي على الموجودات الثابتة (شراء أو استبدال أو صيانة) وكذلك التغيرات في صافي رأس المال التشغيلي (Net operation working capital) أي الزيادة في الموجودات التشغيلية، لكن يبدو ان لا اتفاق حول تعريف دقيق للتدفق النقدي الحر كما يشير (Widl et al , 2007 :389) اذ يعتقدون ان التدفق النقدي الحر (FCF) يحسب على وف المعادلة (٣) ادناه:-

$$\text{FCF} = \text{NOPAT} - \Delta \text{ NOA}$$

اذ ان:

$$\text{NOPAT} = \text{صافي الدخل التشغيلي بعد الضرائب}$$

NOA = صافي الموجودات التشغيلية

أي صافي الأرباح التشغيلية بعد الضرائب مطروحا منها التغير في صافي الموجودات التشغيلية (أي التغير في صافي راس المال العامل)، ويلاحظ ان هذا التعريف قد اهتم بالمستلزمات التشغيلية أو مستلزمات الانتاج الوسيط دون ان يلتفت الى اهمية الاستثمار لتجديد الاصول الاستثمارية التي تتآكل أو تندثر بفعل استخدامها في عمليات الانتاج، وربما استند في تجاهله لهذا الامر على حقيقة ان المجرى النقدي يتضمن اعادة اضافة فترة الاندثار الى صافي الربح المحاسبي بعد ان طرحت هذه الفترة من هذا الربح اصلا لتخفيض الدخل الخاضع للضريبة، وبالنتيجة تخفيض العبا الضريبي، ما يعني ان اعادة اضافتها للربح المحاسبي يمثل بحد ذاته استثماراً في الاصول الثابتة⁽¹⁾، موقع (investopedia.com) من جانبه اشار الى تزايد استخدام هذا المقياس من قبل المحللين لتحديد قيمة الشركة واكتساب استخدامه شعبية اكبر من نماذج التقييم الاخرى كنموذج خصم مقسوم الارباح (Dividend Disconut Model) وخاصة في الشركات التي لا تدفع مثل هذا المقسوم ولانه يمثل المبلغ الاجمالي المتاح امام المساهمين (المالكين) فانه لا يساوي بالضرورة المبلغ المدفوع فعلاً لحماية الاسهم العادية ويحسب بالمعادلة (4) ادناه (investopedia.wikipedia.com www).

$$FCFE = \text{Net income} - \text{Net Capital Expendure} - \Delta \text{NWC} - \Delta \text{Debt} \quad (4)$$

اذ ان:

صافي الانفاق الرأسمالي (الانفاق على الاصول الثابتة) = Net capital Expendure

صافي راس المال التشغيلي (العامل) = Net Working Capital , NWC

التغير في المديونية = ΔDebt

والتغير الاخير هو المضاف على التعريف السابق، والمنطق وراء لك - باعتقادنا - صحيح وهو ان التدفق النقدي لا يمكن ان يكون حراً بمتأول المالكين الا بعد التحرر من الالتزامات المتمثلة بالمديونية (الإضافية المسجلة في الميزانية العمومية، ويميز موقع (Wikipedia.com) بين هذا النوع من التدفق ومقسوم الارباح على أنالأول (FCFE) يمثل مقياس (Metric) بمقدار النقد الذي يعطي الى المالكين يعد تسديد كافة المصاريف بما في ذلك اعادة الاستثمار وتسديد المديونية بينما يعبر مقسوم الارباح (Divident) عن التدفق النقدي المدفوع فعلاً الى المالكين أي ان التدفق النقدي الحر هو المتاح للمالكين ويحسب بالمعادلة (5) ادناه (wikipedia.com www).

$$FCFe = N1 + D\&A - \text{Capex} - \Delta \text{WC} + \text{Net Borrowing} \quad (5)$$

اذ ان:-

N1 : Net income الدخل الصافي

D&A : Depreciataion & Amortisation الاندثار والرهون

Capex : Capital Expenditure الانفاق الرأسمالي

ΔWC : Change in Working Capital التغير في راس المال التشغيلي

Net Borrowing

صافي الاقتراض أو الفرق بين المبلغ الاصلي المدفوع للدين والمبلغ الاضافي له كما ان (FCFE) يختلف بدوره عن التدفق النقدي الحر للشركة الذي يرمز له بالرمز (FCFF) لان الأول متوفر للمالكين أو حاملي الاسهم العادية فقط بينما (FCFF) متوفر لكل مجهزي الاموال في الشركة وهم حاملي الاسهم

(1) التدفق النقدي = الدخل الصافي + الاندثار والرهون، للمزيد يراجع (Besley & Brigham , 2008 :43).

العادية والاسهم الممتازة والسندات والمطالبات الاخرى، من جانبها اعتبرت (Wallstreetmijo, 2016 : 196) نموذج (FCFE) احد مداخل التدفقات النقدية المخصومة التي تساهم في حساب القيمة العادلة للسهم لان النموذج يقيس حجم النقد الذي بإمكان المنشأة توليده للمالكين بعد الاخذ بنظر الاعتبار الضرائب والانفاق الاستثماري والمديونية وحسب المعادلة ٦ ادناه :- (Wallstreetmijo, 2016 : 196)

FCFE = Net income+Depriiation & Amorti Zation (+/-) change

in working capital – capex (+/-) Net Borrowing (6)

ان الحد الأول والثاني في يمين المعادلة يكونان المجرى النقدي (الربح المحاسبي + الاندثار) يضاف اليهما الناتج الموجب لصافي راس المال العامل (أو يطرح منها الناتج السالب له) ثم يطرح الانفاق الاستثماري وفرق المديونية اذا كان سالب ام اذا كان التغير في المديونية موجب أي ان رقم المديونية المضاف يتفوق على دفعات المديونية المسددة فيضاف الى الناتج باعتباره مصدر اضافي من مصادر الاموال (زيادة المطلوبات مصدر وانخفاضها استخدام للاموال) (Besley & Brigham , 2008 : 44)

القسم الثاني: منهجية الدراسة ودراسات سابقة

٢-١ المشكلة

تتمثل مخاطر الائتمان المصرفي واحدة من بين اهم المشاكل التي تواجه المصارف وتترك تأثيرا سلبيا على التدفق النقدي الحر للمالكين وفي اغلب الاحيان تؤدي خسائر الائتمان وخاصة القروض المتعثرة الى انكماش السيولة المصرفية وهو ما قد يفضي بدوره الى انكماش الاقتصاد. ككل بالنظر للدور الحيوي الذي يضطلع به النظام المصرفي في دعم السيولة وتوفير النقد الذي يحتاجه البلد لاغراض التنمية الاقتصادية، وعليه تستمد مشكلة البحث مشروعيتها من تأثير انعكاس تعثر القروض على حجم النقد الحر المتاح بيد مالكي المصارف، ولغرض ايجاد حلول لهذه المشكلة لا بد ان نتحرى ابتداءً أو ونبحث عن وجود علاقة سببية وتأثير متحمل لادارة مخاطرة الائتمان على حجم النقد الحر المتاح لمالكي المصارف وهو امر قد يتجسد بالتساؤلات الاتية:-

- ١- هل هناك علاقة سببية أو تأثير محتمل للقروض المتعثرة على التدفق النقدي الحر للمالكين؟
- ٢- هل هناك علاقة وتأثير محتمل لاحتياطي الديون المعدومه على التدفق النقدي الحر للمالكين
- ٣- هل هناك علاقة وتأثير محتمل لنسبة القروض الى الودائع الكليه على التدفق النقدي الحر للمالكين.
- ٤- هل هناك علاقة وتأثير محتمل لملاءة راس المال على التدفق النقدي الحر للمالكين.
- ٥- هل هناك علاقة وتأثير محتمل لمتغيرات ادارة مخاطرة الائتمان ككل على حجم التدفق النقدي الحر للمالكين.

٢ - ٢ الفرضيات

١ - ٢ - ٢ فرضيات العلاقة

- H_{01} لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مؤشرات قياس مخاطر الائتمان بشكل منفرد والتدفق النقدي الحر للمالكين، وتنقرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الاتية:
- H_{011} لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة القروض المتعثرة والتدفق النقدي الحر للمالكين .
- H_{012} لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة احتياطي الديون المعدومه والتدفق النقدي الحر للمالكين.

H_{013} لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة القروض الى الودائع والتدفق النقدي الحر للمالكين.
 H_{014} لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين ملاءة رأس المال والتدفق النقدي الحر للمالكين.

٢ - ٢ - ٢ فرضيات التأثير

H_{020} لا يوجد تأثير ذات دلالة معنوية لمؤشرات ادارة مخاطر الائتمان على المستوى الكلي على التدفق النقدي الحر للمالكين ويمكن ان تنفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الاتية:
 H_{021} لا يوجد تأثير ذات دلالة معنوية لنسبة القروض المتعثرة على التدفق النقدي الحر للمالكين.
 H_{022} لا يوجد تأثير ذات دلالة معنوية لنسبة احتياطي الديون المعدومه على التدفق النقدي الحر للمالكين
 H_{032} لا يوجد تأثير ذات دلالة معنوية لنسبة القروض الى الودائع على التدفق النقدي الحر للمالكين.
 H_{042} لا يوجد تأثير ذات دلالة معنوية لملاءة رأس المال على التدفق النقدي الحر للمالكين.

٢ - ٣ الهدف

تهدف الدراسة بعد ان قدمت في القسم الأولى منها خلفية نظرية عن متغيراتها المتعلقة والتابعة الى اجراء اختبار تجريبي لاستكشاف وجود - أو عدم وجود - علاقة سببية أو تأثير محتمل لادارة مخاطر الائتمان المصرفي على حجم التدفق النقدي الحر الذي توفره العمليات التشغيلية لمالكي المصارف الاهلية وفيما اذا كانت طبيعة العلاقة - ان وجدت - موجودة أو سالبة الامر الذي قد يشكل اساساً لاجراءات أو معالجات ضرورية لاحقة ترتبط بموضوع ادارة مخاطر الائتمان.

٢ - ٤ الاهمية

تستمد الدراسة اهميتها من الدور الحيوي الذي تلعبه المصارف في استقرار ونمو الاقتصاد ولان هذا الدور يعتمد على حجم الوفورات النقدية التي توفرها العمليات التشغيلية للمالكين بعد تسديد كل التزامات المصرف للغير والانفاق لاغراض استثمارية تجدد وتوسع طاقته الفعلية في مجال تقديم الخدمات المصرفية - تصبح هذه الدراسة على قدر كبير من الاهمية لانها تسلط الضوء على التأثير المحتمل لادارة مخاطر الائتمان المصرفي على حجم النقد الحر المتاح للمالكين باعتباره الحافز الاساسي لاستمرار تقديم الخدمة المصرفية والاحتفاظ بكيونونة الصناعة المصرفية في العراق، كما يمكن لمجالس ادارات المصارف ومدراءها الاستفادة من مخرجات هذه الدراسة لجهة الاهتمام بادارة مخاطر الائتمان المصرفي واستثمار انعكاساتها الايجابية المحتملة على زيادة حجم النقد الفائض للمالكين كما يمكن لمشرفي المصارف ومراقبيها امتلاك دليل تجريبي تأثير ادارة مخاطر الائتمان المصرفي على حجم النقد الفائض عن الاستخدامات الجارية والاستثمارات لدى المصارف وامكانية استخدام استنتاجات هذه الدراسة وتوصياتها لتوجيه المصارف - في ضوءها - لتعزيز وتطوير وسائل ادارة مخاطر الائتمان.

٢ - ٥ عينة وبيانات الدراسة

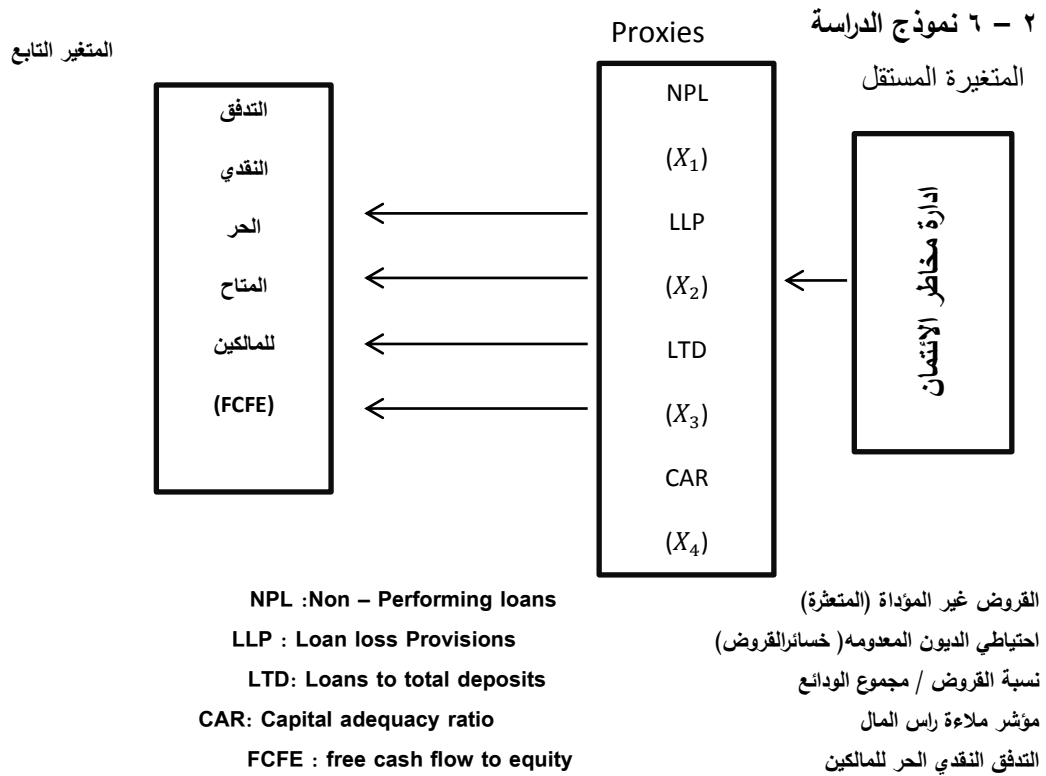
شملت عينة البحث (٢٠) مصرف من مجموع المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغة (٢٩) مصرف قد تم اختيارها في ضوء استمرارها بالتداول والتزاماتها بمتطلبات الافصاح المحاسبي بنشر حساباتها الختامية للفترة الممتدة من (٢٠١٦ - ٢٠١١) وقد حذفت المصارف التي لا تتوفر بياناتها أو جزء مؤثر منها لفترة السلسلة

المذكورة أو تلك التي حذفت من قبل هيئة السوق لمخالفتها شروط الإدراج علما ان معظم الحسابات الختامية المطلوبة ضمن مدة الدراسة منشورة في موقع السوق (ISX -Iq.net) - دليل الشركات، بعضها منشور على المواقع الخاصة بالمصارف ذاتها وتم الحصول على غير المتوفر منها من المصارف بشكل مباشر ومن البنك المركزي العراقي لبعض البيانات الخاصة بهيكلية النظام المصرفي في العراق كما يبينه الجدول ١ - ٢ ادناه :-

جدول ١ - ٢ هيكلية الجهاز المصرفي في العراق ٢٠١٥ - ٢٠١٠

٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
٧	٧	٧	٧	٧	٧
٤٠	٤٣	٤٥	٤٧	٤٣	٤١
٢٣	٢٥	٢٨	٢٩	٢٦	٢٨

المصدر: البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والابحاث - بيانات الاعوام ٢٠٠٩ - ٢٠١٣ وسنوات متفرقة.



٢ - ٧ دراسات سابقة

تأولت معظم الدراسات السابقة تأثير مخاطر ادارة الائتمان المصرفي اما على ربحية المصارف معبر عنها بمؤشري العائد على الاصول (ROA) والعائد على حقوق المالكين (ROE) كما تشير العناوين بدراسات (Gizwan , et, al , 2015 : 60 - 66) و (Li& zou , 2014 : 1 - 36) و (Olalere and omar , 2015 : 1645 - 1650) و (Ndoka and islami 2016 : 442 - 445) أو بعنوان (تأثير ادارة تلك المخاطر على الاداء المالي للمصارف) مع استخدام نفس مؤشري الربحية المشار اليهما اعلاه كما في دراسة - (Alshatti, 2015 : 338 - 345) ودراسة (Abiola and olausi, 2014 : 295 - 306) و (Bhattari aria , 2016 : 42 - 62) و (Wakku , 2015 : 4 - 29) و (Mutue , 2014 : 1 - 58) و (Bizuyehu, 2015 : 1 - 59) و (Funso et al 2012 : 31 - 38) و (Muriithi et al , 2016 : 72 - 83) وقد اجمعت هذه الدراسات تقريبا

على ان زيادة مخاطر الائتمان تتمثل بزيادة نسب القروض المتعثرة (NPL) وانخفاض احتياطي المدوم له تأثير معنوي معاكس على اداء المصارف التجارية مقاسا بمؤشري العائد على الموجودات (ROA) والعائد حق الملكية (ROE) عدا دراستين أولهما دراسة (Funso et al , 2012) التي اشارت نتائجها الى ان التوسع في زيادة القروض من قبل المصارف يؤدي الى زيادة الربحية بنسبة (9.6%) بينما يؤدي زيادة احتياطي الديون المدومه بنسبة %100 الى تخفيض الربحية بنسبة %65 وهي نتيجة تبدو غريبة لأول وهلة لان زيادة احتياطي الديون المدومه لمواجهة الخسائر يفترض ان يساهم في امتصاص خسائر القروض غير المؤداة (المتعثرة) (NPL) بما لا يؤثر على ارباح المصرف، اما اذا كان المقصود هو الاحتياطي من ارباح المصرف فهذا يعني توسع المصرف في زيادة نسبة احتجاز الارباح بدلا من توزيعها على المساهمين، أي ان الارباح بحد ذاتها لن تنخفض وما يتأثر بذلك هو قرار توزيعها أو احتجازها، لكن مقبولية هذه النتيجة من جانب اخر ممكنة في ضوء التفسير الذي يفترض ان زيادة الاحتياطيات سيكون بالضرورة على حساب استثمارها والدراسة الثانية هي دراسة (Kithinj, 2012) التي لم تجد علاقة بين القروض المتعثرة وربحية الشركات.

٨ - ٢ فجوة ومساهمة الدراسة الحالية:

يمكن ان تتبثق فجوة ومساهمة الدراسة الحالية من محدودية قدرة مؤشرات الربحية بالتعبير عن اداء المصرف وامكانيته في توليد النقد المتحرر من كل الالتزامات بسبب المشاكل والمحددات المتأصلة في تحليل النسب المالية بحد ذاتها مثل لجوء بعض المصارف تلافيا للاجراءات الرقابية للبنك المركزي العراقي لتعزيز سيولتها بالاقتراض الخارجي في يوم اعداد الميزانية لاعطاء انطباع مضلل عن موجوداتها النقدية بطريقة تصميم الواجهة (Window dressing Technique) وهو ما ينعكس بالضرورة على نتيجة مؤشر (ROA)، فضلا عن احتمالية اختلاف نتائج هذه النسبة بين المصارف المتمثلة بسبب اختلاف الطرق المحاسبية المستخدمة في تقييم الموجودات بين هذه المصارف ودرجة التصنيف الائتماني (Credit rating) للمقترضين بما يؤدي الى تطبيق نتائج متطابقة على مقدمات متناقضة، مؤشر العائد الى حق الملكية (ROE) هو الاخر قد ينتقد في عدة جوانب لعل في مقدمتها ان رصيد الارباح المتراكمة قد يمتد الى عدة سنوات سابقة ولا يعبر بالضرورة عن قدرة ربحية حالية متزامنة مع منح الائتمان أو قد تكون الاسهم مقيمة بأدنى (undervalue) أو اعلى (overvalue) من قيمتها العادلة وهو ما قد يفضي الى تضخيم ناتج المؤشر أو تخفيضه، فضلا عن ذلك فأن مقياس المجري النقدي الحر يعبر عن تقييمات موضوعية لقدرة المصرف على توليد النقد الحر بعد التعامل مع كل الالتزامات المستحقة للغير وخاصة مديونيته، كما ان هذا المقياس يمتلك قدرة اكبر بالتعبير عن قيمة الشركة بالمقارنة مع نماذج التقييم الاخرى التي تستند على الارباح فقط مثل نموذج النمو الصفري (stock with zero Growth) أو نموذج النمو الثابت أو الاعتيادي (stock with constoit, or normal growth) أو النمو غير الثابت (nonconstant Growth)، فالتدفق النقدي الحر متاح امام المالكين بعد الوفاء بكل التزامات المنشأة ومتطلباتها الداخلية اكثر اهمية من ارباح بمجرد لا تأخذة بنظر الاعتبار مديونية الشركة أو احتياجاتها للنمو والتوسع من خلال الانفاق الاستثماري.

القسم الثالث: التحليل التجريبي واختبار الفرضيات

١ - ٣ بيانات الأنشطة الرئيسية للمصارف

يعرض الجدول ٣.١ رقمياً بعض البيانات الخاصة بالأنشطة الرئيسية لموضوع الدراسة في المصارف كالودائع والائتمان النقدي والقروض المتعثرة للسنوات ٢٠٠٩ - ٢٠١٥، والبداية مع الودائع لانها اهم مصدر لتمويل المصارف وزيادتها تشير الى ان هناك تحسناً في الوضع الاقتصادي للبلد من حيث الاستقرار النقدي وثقة الناس بالمصارف ويلاحظ ان رصيدها قد ازداد من (١٢.٨) ترليون في سنة ٢٠٠٩ الى (٦٧.١) ترليون في سنة ٢٠١٤ والى (٦٥) ترليون في سنة ٢٠١٥ واستحوذت ودائع القطاع الحكومي على النسبة الاكبر في الودائع طيلة سنوات السلسلة الزمنية موضوعة البحث وقد يفسر ذلك بقدرة المصارف الحكومية على استقطاب الودائع الادخارية مدعومة بثقة الناس بالقطاع العام وحدائث تجربة البلد بنشاط الصيرفة الخاصة فضلاً عن قرار وزارة المالية بسحب ودائع القطاع العام من المصارف الاهلية الى المصارف الحكومية، الائتمان النقدي للمصارف يعرض صورة مختلفة للمقارنة بين المصارف الخاصة والحكومية حيث مثلت نسب الائتمان الممنوح من مصارف القطاع الحكومي نسب منخفضة للمدة من (٢٠٠٩ - ٢٠١٢) ويفارق كبير لصالح مصارف القطاع الخاص (١٦% مقابل ٨٣%) لكن الاهمية النسبية لهذا الائتمان قد تبدل لصالح الائتمان المقدم من قبل القطاع الحكومي لسنتي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ وبمعدل ٧٨% و ٧٩% مقابل ٢٢% و ٢٠.٧% على التوالي لمصارف القطاع الخاص بالرغم من ان راسمال لمصارف الحكومية لا يتجاوز ١٦.٥% من اجمالي رؤوس اموال المصارف كافة مقابل ٨٣.٥% لرأسمال مصارف القطاع الخاص حسب احصائيات البنك المركزي العراقي وهذا يعني ان المصارف الحكومية تمارس سياسة تتسم بالمجازفة في منحها الائتمان قياساً برؤوس اموالها مدفوعة بتوجه حكومي محسوب وهاذف لتمويل مشاريع عمل صغيرة للعاطلين وخاصة خريجي الكليات التي عجزت الدولة عن توظيفهم في منشآت القطاع العام.

اجمالي الديون المتعثرة للجهاز المصرفي (Non - Performing loans) كواحدة من اهم المؤشرات التي تدل على عدم الاستقرار في الجهاز المصرفي ظلت عنباً على الاستقرار المالي للاقتصاد، فقد ارتفع رصيد هذه الديون من (٢٤٢) ترليون دينار عام ٢٠٠٩ الى (٢٣٦١) في عام ٢٠١٤ والى (٢١٠٦) عام ٢٠١٥، ويلاحظ ان المصارف الخاصة قد تحملت العبأ الاكبر من الديون المتعثرة خلال السنوات الاربعة الأولى (٢٠٠٩ - ٢٠١٢) ربما بسبب تساهل هذه المصارف في معايير منح الائتمان في خضم اندفاعها للبحث عن المقترضين وتوظيف الاموال، فضلاً عن حداثة وضعف خبرة هذه المصارف في ادارة مخاطر عمليات الائتمان لكن هذا العبأ قد تحول الى القطاع الحكومي خلال السنوات الثلاثة الاخيرة (٢٠١٣ - ٢٠١٥) بمعدلات ملفتة للنظر ربما بسبب تشديد القطاع الخاص بمعايير منح الائتمان كرد فعل طبيعي لمعاناة السابقة وتجربته في تحصيل القروض وبالتالي تحول زخم المقترضين الى القطاع الحكومي.

جدول ١ - ٣ الأنشطة الرئيسية للمصارف (ترليون دينار عدا النسب)

البيان	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
الودائع لدى المصارف الحكومية	١٧.٧	٣٠.٩	٣٦.١	٣٤.٦	٤٠.٥	٥٨.٦	٥٥.٩
الودائع لدى المصارف الخاصة	٤.١	٥.٤	٥.٩	٧.٩	٩.٣	٩	٩.١
مجموع الودائع	٢١.٨	٣٦.٣	٤٢	٤٢.٥	٤٩.٨	٦٧.٦	٦٥
الائتمان النقدي	٥.٣	٩.٤	١٣	٢٠.٨	٢٣.٦	٣٤.١	٣٦.٧
ائتمان القطاع الحكومي	٠.٧	٠.٩	١.٦	٦.٢	١٧	٢٦.٨	٢٨.٤
ائتمان القطاع الخاص	٤.٦	٨.٥	١١.٤	١٤.٦	٦.٦	٧.٢٥	٧.٦
نسبة ائتمان القطاع الحكومي (%)	١٣.٢	٩.٦	١٢.٣	٢٩.٨	٧٢	٧٨	٧٩.٢
نسبة ائتمان القطاع الخاص (%)	٨٦.٨	٩٠.٤	٨٧.٧	٧٠.٢	٢٨	٢٢	٢٠.٧

٢١٠٦	٢٣٦١	١٩٩٤	٤٩٨	٤٥٩	٢٩٧	٢٤٢	اجمالي الديون المتعثرة
١٦٦٣	١٨٢٥	١٥٨٢	٢٠٦	١٩٠	١٠٣	*	الديون المتعثرة للمصارف الحكومية
٤٤٢	٥٣٥.٨	٤١٢.٥	٢٩٢	٢٦٩	١٩٤	*	الديون المتعثرة للمصارف الخاصة
٧٩	٧٧.٣	٧٩.٣	٤١.٣	٤١	٣٥	٣٩	نسبة الديون المتعثرة للمصارف الحكومية (%)
٢١	٢٢.٧	٢٠.٧	٥٨.٧	٥٩	٦٥	٦١	نسبة الديون المتعثرة للمصارف الخاصة (%)

المصدر : البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث وبيانات الاعوام ٢٠٠٩ - ٢٠١٣.

البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير السنوي للاستقرار المالي العراقي لسنة ٢٠١٤ .

البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية لعام ٢٠١٥ * بيانات غير متوفرة.

٢ - ٣ الاحصاءات الوصفية Destructive Statistics

استند تحليل بيانات العينة وتقدير علاقات التأثير بينها على استخدام البرنامج الاحصائي SPSS حيث استخرجت أولاً نتائج مؤشرات قياس مخاطر الائتمان (النسب) حسب العلاقات الموضحة بالجدول ١ - ١ ولغرض تقديم عرض موجز بالنتائج يعرض الجدول ٢ - ٣ ملخص بالاحصاءات الوصفية لبيانات العينة لـ ١٤٠ مشاهدة (٢٠ مصرف لـ ٧ سنوات) .

جدول ٢ - ٣ ملخص الاحصاءات الوصفية لبيانات العينة

المتغير	عدد المشاهدات	ادنى قيمة	اعلى قيمة	المتوسط	الانحراف المعياري
نسبة القروض المتعثرة/مجموع القروض	١٤٠	.٠٨	.٤٢	.٤٤	٢٣.
احتياطي خسائر القروض / مجموع القروض	١٤٠	.٠٥	٧٣	.١١	.١٦
مجموع مبالغ القروض /الایداعات	١٤٠	.٠٣	٤.٦٨	١٢٥%	١.١٣
كفاية رأس المال	١٤٠	.١٢	.٢٦	.١٩	.٢١
التدفق النقدي الحر للمالكين (مليار دينار)	١٤٠	-١١٤	٢٣٦	٥٤	.٨٢

يلاحظ من الجدول ان متوسط نسبة الديون المتعثرة بلغت (٠.٤٤) وهي نسبة كبيرة تمثل مشكلة حقيقية وتدل على ان المصارف تعاني من تعثر تسوية ديونها على المقترضين وهذا الوضع جعل العراق ثاني بلد عربي يعاني من القروض المتعثرة استنادا الى معطيات البنك المركزي^(١) الامر الذي قد يفضي الى انكماش السيولة المصرفية ويؤثر على معدلات عرض النقد على المستوى الوطني، وجد ايضا ان هناك (١٩) مصرف من بين مصارف العينة الـ (٢٠) وضعت احتياطات لمواجهة الديون المعدومه بعضها غطت تخصيصاته هذه الخسائر بشكل كامل لكن متوسط النسبة البالغ ١١% يدل على ان هناك حاجة لتعزيز هذه الاحتياطات لمواجهة مخاطر الائتمان في ظل انكماش السيولة في البلد عموما بالرغم من ان احتفاظ المصارف بنسبة ٥% كتنقود سائلة في خزائنها يمكن ان يعزز هذه النسبة الى حد ما، مجموع مبالغ القروض (الائتمان) الى الودائع سجل متوسط مقداره ١٢٥% وهي نسبة تدل على اندفاع المصارف بتوظيف كل الاموال المودعة لديها فضلا عن التدفقات النقدية الخاصة بها بحثا عن الارباح وهذا الاندفاع قد يزيد من مخاطرة المودعين خاصة مع انخفاض هامش احتياطي الديون المعدومه وزيادة تشتت قيم هذه النسبة على متوسطها الحسابي اذ بلغ الانحراف المعياري اكثر من ١٠٠%.

كفاية رأس المال مؤشر يربط بين مصادر اموال المصرف والمخاطر المحيطة به وتعد من اهم الوسائل التي تستخدم للتعرف على قدرة المصرف في امتصاص الخسائر على هو المصدر الأول لحماية اموال المودعين، ويبدو متوسط كفاية رأس المال للعينة البالغ (١٩%) في وضع مقبول خاصة وان لجنة بازل للرقابة المصرفية وضعت نسبة (٨%) لكفاية رأس المال بينما حددت في العراق بنسبة (١٢%) وفقا لاحكام المادة (١٦) من قانون المصارف.

(١) حسب تصريح محافظ البنك المركزي لقناة الحرة - عراق بتاريخ ٢٠١٧/٢/١٩

المتغير المعتمد وهو التدفق النقدي الحر المتاح امام المالكين تفاوت بشكل كبير بين مصارف العينة من خسائر متطرفة في بعض السنوات الى ارباح كبيرة في سنوات اخرى وقد انعكس ذلك على درجة الانحراف المعياري الذي بلغ ٨٢% وقد لوحظ ان معظم المصارف تراكم تلك التدفقات النقدية .

٣-١ نتائج اختبار العلاقة

١- عرضت نتائج تحليل علاقات الارتباط البسيط بين التدفق النقدي الحر للمالكين بوصفه متغير تابع (y) وكل من المتغيرات المستقلة وهي نسبة القروض المتعثرة (X_1) واحتياطي الديون المعدومه (X_2) وحجم القروض الى الايداعات (X_3) وكفاية راس المال (X_4) وجود علاقة ارتباط سالبة مع النسبة الأولى (X_1) بمقدار (-٠.٤٩) ومع احتياطي الديون المعدومه (X_2) بمقدار (-٠.٨٣) وموجبة مع المؤشرين الاخرين بمقدار (٠.٧٤) و (٠.٥١) على التوالي، ان دلالات هذه العلاقة تعني ان زيادة التدفقات النقدية الحرة مرتبطة جزئياً بانخفاض في نسبة الديون المتعثرة باحتياطي خسائر القروض الضعيفة ايضاً وبالعلاقة طردية مع المؤشرين الاخرين وهما مجموع مبالغ القروض وكفاية راس المال، أي ان التحسن في التدفق النقدي الحر هو دالة لانخفاض في مؤشر القروض المتعثرة واحتياطي الخسائر وزيادة مبالغ القروض والملاءة وهذه النتائج تؤدي الى رفض فرضيات العدم Ho_{11} و Ho_{12} و Ho_{13} و Ho_{14} وقبول الفرضيات البديلة بوجود علاقة بين مؤشرات قياس ادارة مخاطر الائتمان والتدفق النقدي الحر للمالكين.

٢- وجود علاقة ارتباط موجبة (طردية) بين المتغيرات التوضيحية (المستقلة) مع بعضها البعض تراوحت بين (٠.٤١) لمبالغ القروض (حجم الائتمان) مع نسبة القروض المتعثرة الى ٠.١٨. بين احتياطي الخسائر والملاءة المالية ودرجات الارتباط في المصفوفة ٣ - ٣ تشير الى انها بعيدة عن مشكلة الاشتراك الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة (MultiCollinrarity) أو الحالة التي تكون فيها هذه المتغيرات معتمدة خطياً على بعضها بشكل كبير (Jurczyk , 2012 : 2620) لان اعلى درجة ارتباط بينها كانت (٠.٤١) وهي بعيدة عن القيمة (٠.٨) التي حددها الباحثون بوصفها درجة كافية لوجود مثل هذه المشكلة بين المتغيرات التوضيحية (Studenmud, 2011 : 258)

٣- جميع هذه العلاقات معنوية بمستوى ١% لان قيم (T) المحسوبة كانت اكبر من قيمتها النظرية البالغة (٢.٥٣٩)

جدول ٣ - ٣ مصفوفة سبيرمان للارتباط البسيط بين المتغيرات

	Y	X ₁	X ₂	X ₃	X ₄
Y	١.٠٠	-٠.٤٩	-٠.٣٨	٠.٧٤	٠.٥١
X ₁		١.٠٠	٠.٢١	٠.٤١	٠.٣٢
X ₂			١.٠٠	٠.٣٧	٠.١٨
X ₃				١.٠٠	٠.٢٧
X ₄					١.٠٠

٣-٤ نتائج اختبار التأثير

بالنظر لوجود (٤) متغيرات مستقلة يعتقد بانها تؤثر في التدفق النقدي الحر للمالكين ولتقييم علاقة التأثير واختبار فرضية العدم الرئيسية الثانية التي تشير الى عدم وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين التدفق النقدي الحر للمالكين ومؤشرات ادارة مخاطر الائتمان مجتمعة فضلاً عن فحص التأثير المنفرد لكل من (القروض المتعثرة ، احتياطي

الديون المدعومه ، نسبة القروض الى مجموع الودائع ، ملاءة راس المال) على التدفق النقدي الحرالمتاح للمالكين باستخدام معاملات الميل الحدي حسب الفرضيات $Ho_{24} - Ho_{21}$ فقد عرضت معادلة الانحدار (٧) ادناه:-

$$Y = \alpha + X_1\beta_1 + X_2\beta_2 + X_3\beta_3 + X_4\beta_4 + \varepsilon \quad (٧)$$

النتائج الاتية:-

$$Y = 21.402 - 3.740X_1 - 0.826X_2 + .41X_3 + 24X_4 + \varepsilon$$

وتشير النتائج الى وجود للتدفق النقدي الحر بمقدار الحد الثابت (٢١.٤٠٢) حتى عندما تكون قيم مؤشرات ادارة مخاطر الائتمان المستقلة مساوية للصفر اما قيم الميل الحدي (β) المبينة بالجدول المذكور فهي تشير الى تأثير عكسي بين هذا التدفق مع نسبة القروض المتعثرة أي ان زيادة هذه لنسبة بمقدار ١٠٠% أو (١) سيؤدي الى تخفيض في التدفق النقدي الحر بمقدار (-٣.٧٤) والشيء ذاته يحكم العلاقة العكسية مع احتياطي الديون المدعومه، اذ تشير النتيجة الى ان زيادة هذا الاحتياطي بنسبة ١٠٠% يؤدي الى تخفيض التدفق النقدي الحر بمقدار (-٠.٨٢٦) وقد تكون هذه النتيجة اقرب الى المنطق لان زيادة الاحتياطيات سيكون بالضرورة على حساب احتجاز المزيد من التدفقات النقدية وتقليص حجم الاموال المتاحة للاستثمار في القروض، زيادة نسبة القروض / الودائع ينعكس ايجابياً على حجم التدفق النقدي الحر حيث ان زيادة هذه النسبة بمقدار ١٠٠% سيزيد التدفقات النقدية الحرة للمالكين بمقدار (٠.٤١) وكذلك فان زيادة كفاية أو ملاءة راس المال بمقدار ١٠٠% سيزيد التدفقات النقدية الحرة بمقدار (٠.٢٤) لقد اظهرت النتائج ان مؤشرات ادارة مخاطر الائتمان المذكورة تؤثر على التدفق النقدي الحر للمالكين وهي قادرة مجتمعة على تفسير ما نسبته (٤١%) من التباين أو الاضطراب في حركة المتغير المعتمد (التدفق الحرالمتاح للمالكين) والمتبقي يعود لمتغيرات غير مسيطر عليها ولم تدخل نموذج الانحدار وهذه النتائج تقود بالضرورة الى رفض فرضيات التأثير الصفرية (العدم) وقبول الفرضيات البديلة لجهة وجود تأثير لمؤشرات ادارة مخاطر الائتمان منفردة ومجموعة على التدفق النقدي الحر المتاح لمالكين مصارف القطاع الخاص العراقية.

جدول ٤ - ٣ نتائج معادلة الانحدار المتعدد

المتغير التابع		مستوى	المعاملات غير المعيارية		المتغير المستقل
FCFE		المعنوية Sig.	الخطأ المعياري	معامل بيتا β	
F-statistic	R- squared	٢.٤٨٣	٢١.٤٠٢	الثابت
٦.٣٤١	.٤١	١.٠١١	-3.740	نسبة القروض المتغيرة NPL
الجدولية	١	٠.١٨	-٠.٨٢٦	احتياطي خسائر القروض/القر
٣.٠٦		٠.٠٤	.٤١	مجموع مبالغ القروض/ الايداعات
	٦	٠.٢١	.٢٤	كفاية راس المال

القسم الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

١ - ٤ الاستنتاجات

- ١- ان العلاقة العكسية بين نسبة القروض المتعثرة والمجرى النقدي الحر وبينها وبين احتياطي الخسائر(الديون المدعومه) يظهر الحاجة لادارة مخاطر تتبنى مبدأ تخفيض النسبتين لزيادة التدفقات النقدية الحرة وهو امر ممكن انجازه باستخدام عدد من الوسائل سيتم التطرق اليها بفقرة التوصيات.
- ٢- ارتفاع نسب الديون المتعثرة في مصارف القطاع الخاص انعكس سلباً على حجم الائتمان الممنوح من قبل هذا القطاع لسنتي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ بالرغم من العلاقة الطردية بين حجم الائتمان وحجم التدفق النقدي الحر للمالكين وهو امر قد يؤثر سلباً على تمويل المشروعات الاقتصادية ونمو الاقتصاد لان التمويل

الحكومي غير قادر لوحده على النهوض بهذه المهمة بسبب ضعف حجم رأسماله مقابل رأسمال المصارف الخاصة (١٦% مقابل ٨٣% تقريباً) وبسبب انخفاض اسعار النفط.

٣- بالرغم من مطابقتها للمعايير الدولية لا تزال نسبة ملاءة راس مال في المصارف الاهلية العراقية بحاجة الى رفع بسبب خصوصية حال الاقتصاد العراقي الريعي والتساهل في معايير منح الائتمان ويعتقد ان رفع هذه النسبة من شأنه ان يساهم بجذب اكثر لأموال المودعين وزيادة اكبر في التدفق النقدي الحر بفضل العلاقة الطردية بين المتغيرين وهو ما ينعكس بالمحصلة العامة على تمويل اكبر للمشروعات الاقتصادية.

٢ - ٤ التوصيات

- ١- لتخفيض نسبة الديون المتعثرة -خصوصاً- هناك حاجة لتعزيز الضمانات العينية وتلك المرتبطة بقوة المركز المالي عند منح الائتمانات النقدية.
- ٢- استحداث هيئة متخصصة أو وكالة تتولى عملية جمع وتبويب وتحليل المعلومات الائتمانية عن السلوك التاريخي للزبائن (مؤسسات أو افراد) وربط منح الائتمان النقدي بالتصنيف الائتماني للعميل.
- ٣- مطالبة المقترسين بتقديم دراسات جدوى اقتصادية بالمشروعات المطلوب تمويلها بالائتمان وربط تسديد دفعات الائتمان بتقديم المقترض على صعيد انجاز مراحل المشروع لضمان استخدام القروض للاغراض التي منحت من اجلها.
- ٤- زيادة رقابة البنك المركزي العراقي على أنشطة المصارف المتعلقة بمنح الائتمان والتأكد من عدم اختراق القواعد والتعليمات المنظمة للعمل المصرفي في هذا الجانب فضلاً عن اهمية اصدار سياسات لوائح واضحة والحد من صلاحيات مدراء المصارف والفروع بالتوسع في منح الائتمانات النقدية.
- ٥- ضرورة تدخل السلطتين التشريعية والتنفيذية لمعالجة مشكلة الديون المتعثرة و وضع تشريع خاص بضمن مصالح الاطراف المدينة والدائنة بدعم حكومي.

References

المصادر العربية

• البنك المركزي العراقي /المديرية العامة للاحصاء والابحاث

Abiola, Idown and Olausi A. Samuel, 2014. The Impact of CreditRisk Management on The Commercial Banks Performance, International Journal of Management and Sustainability ISSN, 3 (5).

Al – Shakrchy, Eatessam , 2016, The impact of Credit Risk

Management on Bank Profitability, The Case of Swedish Commercial Banks, Journal of international academic research, impact Factor – 3 114 – under publishing.

Alshatti Ali, S. 2015 , The Effect of Credit Risk management on

financial performance of Jordanian commercial banks, investment management and financial innovations Vo: 12. Basel Committee on Banking Supervision, 2000 , Bank of International Settlements, Ch 4 , Basel Switzerland.

Bekhet, H . A and Eletter, S.H, 2014, Credit risk assessment

model for Jordanian commercial bank neural Scoring approach, Review of Development Finance. Vol:9

Besley Scott & Brigham E., 2008, Essentials of Management

Finance, 14^{ed} , Thomson Higher Education, Mason, USA.

Bhattari Y.R. 2016, Effect of Credit Risk on the Performance of

Nepalese Commercial Banks, NRB, Economic Review.

Bizuayehu, Misker, 2015, The impact of credit Risk on

- Financial performance of banks in Ethiopia, addisababa university.
- Brigham, E, & philtip R. ,2007 ,International Financial Management, qth ed Thompson/ south – western, USA.
- Driga, 2012, Financial Risk Analysis for commercial Bank in the Romanian Banking Sytem, Anndles universities A Pulensis series Economic 14 (1)
- Fredrick, Ogilo , 2012, The impact of Credit Risk Management on Financial performance of Commercial Banks in Kenya, African Management Review Vol. 3 , No. 1 .
- Funso , K, T , Kolado A, R , and OJo, M , 2012 , Credit and Commercial Banks Performance in Nigeria Risk, Australian Journal of Business and management Research Vol.2 No.02 38 .
- Gebson , Michael, , 2007, Credit Dervatives and Risk Management, Finance and Economics Research& statistic ,Monetary Affairs, Fedral, Reserve board Washington D.C.
- Gizwan M, Kebede M , and Sujata, 2015 ,The impact of credit risk on Profitability Performance in Ethiopia, African Jourral of Business Management Vol (9) (2).
- Haim, L, & Thierr, P, 2005, Investments, Pearson Education Limited, England.
- Hajela, T.N, 2009, Money Banking and Public Finance, Private eddition , Ltd , New Delhi.
- Hampel , George H, 1999, Managing Bank Capital, John Wiley and sons, Inc .
- Hull, john 2010, Risk Management and financial institutions, 2^{ed} Pearosn education, Inc, Publishing .
- Investopedia.Wikipedia.com.www (without date assue)
- Jurczyk T., 2012 , Outlier Detection ,Multicollinearity, Journal of Statistical Computation and Simulation, 82 (2) 2 .
- Kithinji, A, M, 2010, Credit Risk management and Profitability of commercial Bank in Kenia, School of busuness, University of Nairobi.
- Louzis, D,P, Vouldis A.T and Metaxas,2012, Macroeconomic and determinats of non – Performing Loans in Greece, Journal of Banking and Finance 36 (4) .
- Li,Fan & Zou,Y.,2014, The Effect of Credit Risk Management on Profitability of Commercial Bank, Digital vetenskka pliga Arkivet.www
- Magnifique , U, 2013 , The effect of credit risk management on the financial performance of commercial Bank in Rwanda , , School of Business, university of Nairobi.
- Muriithi, J, G , Waweru K, M, and Muturi, W.,M., 2016, Effect of Credit Risk on Financial Performance of Commercial Banks Kenya, Journal of Economics & Finance Vol. 7 No,4 .
- Mutua, D. M. 2014, Effect of Credit Risk Management on the Financial performance of Commercial Banks in Kenya, University of Nairobi.
- Ndoka. S., and Islami, M., 2016, The impact of Credit Risk Management on the Profitability of Albanian Commercial Banks during thr Period 2005 – 2015, European Journal of Sustainable Development.
- Olalere. E , and Omar .W, 2015, The Empirical Effects of

Credit Risk on profitability of Commercial Bank: Evidence From Nigeria International Journal of Science & Research ISSN.

- Pike , R. and Neale Bill, 1999, Corporate Finance and Investment ed 3rd, Pearson Education Limited, Harlow , England.
- Ross, S. Western Field A. Randolph w. and Jeff .,f, 2002
Corporate Finance, 6^{th ed}Mc, Graw Hill , Co, Inc , USA.
- Waku, S.K, 2015, Impact of credit Risk Management on the Performance of Commercial Bank in Sri Lanka , International Journal of Scientific Research and Innovation Technology, Vol.2 , No,7.
- Schreck, G, 2002 , Risk Management and Value Creation in Financial institutions, New Jersey, John Wiley and Sons Inc.
- Studmund,A, 2011,Using Econometric : a parcial guide, 6ed. Boston U.S.A.
- Sujeewa, K, 2015, Impact of credit risk management on performance of commercial bank in srilanka, international Jurnal of Scientific Research and Innovation Technology, ISSN , Vol , 2 , no 7 .
- Wallstreetmojo, 2016, Free Cash Flow to Equity
Wallstreetmojo .com, www.
- Weaver, Samual C. and Weston, J. Fred. 2008, Strategic Financial Management, Thomson South – Western, Printed in Canada.
- Weston, J. Fred Besley, Scott, and Brigham Engene f.1996,
Essential of managerial finance 11^{ed}. The Dryden Press Harcourt brace college publishers, USA
- Widl, J, J Subramanyam , K.R and Halsey R.f, 2007,
Financial Statement analysis, 9^{ed} McGraw – Hill Irwan, USA.
- Wikipedia. Org /wiki/ Cedit risk, The free encyclopedia .